

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR PEACE & FREEDOM



بيان رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
اللجنة التنفيذية لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية
جنيف، سويسرا
9 شباط/فبراير 2017

بيان إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية تدعو الأمم المتحدة إلى دعم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

تعتبر لجنة وضع المرأة الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المكرسة حصرياً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

وأحد مبادئها، كما حددته جلستها الأولى في عام 1947، هو: "تعزيز مكانة النساء بغض النظر عن جنسيتهن أو عرقهن أو لغتهن أو دينهن، ومساواتهن مع الرجال في جميع مجالات العمل الإنساني، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهن في أحكام القانون التشريعي أو في المبادئ أو القواعد القانونية أو في تفسير القانون العرفي."

في كل عام، تقوم رابطة النساء الدولية للسلام والحرية بدعوة نساء من جميع أنحاء العالم للمشاركة في الدورة السنوية التي تعقد في نيويورك. وبهذا العمل، تعزز الرابطة النظام الدولي متعدد الأطراف، وتساعد في دعم ميثاق الأمم المتحدة نفسه. ويقر ميثاق الأمم المتحدة بالدور المهم للمجتمع المدني في عمل المنظمة الأممية عبر اشتراطه المشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية في عملياتها.

في 27 كانون الثاني/يناير 2017، أصدر الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً يقضي بمنع مواطني العراق وإيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن من دخول الولايات المتحدة لمدة 90 يوماً، وتعليق عمل نظام قبول اللاجئين بكامله لمدة 120 يوم، وتعليق برنامج قبول اللاجئين السوريين لمدة غير محددة. ويخضع هذا الحظر الآن لمجموعة من الإجراءات القضائية في محاولة من المحاكم الأمريكية لإيقافه وإلغائه. إن أثر هذا الأمر التنفيذي، والقرارات الأخرى التي تبنتها الإدارة الأمريكية، والحجج غير الدستورية التي قدمتها للرأي العام يتجاوز رعايا الدول المستهدفة، فقد أشعل خطاب كراهية وتمييز سيكون له، في نظام بعيد عن المساواة أساساً، أثر خطير ومتصاعد لاسيما على النساء.

سيكون لهذا الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة من طرف واحد أثر كبير على قدرة الأمم المتحدة على دعم المبادئ المعلن عنها في ميثاقها وفي قانون حقوق الإنسان، وطبعاً في لجنة وضع المرأة. فقد

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR PEACE & FREEDOM



حُرمت نساء الدول الخاضعة للحظر من تأشيرات السفر وحتى لو حصلن عليها فلا يزلن غير قادرات على حضور اجتماعات لجنة وضع المرأة بطريقة حرة وأمنة. وبالتالي، لن يتمكن من مشاركة قضايا نضالهن للحصول على المساواة والحرية واللاعنف مع الناشطين/ات والدبلوماسيين/ات حول العالم. وعلى الرغم من أن النساء اللواتي سيتمكنن من الحضور سيعترضن على غيابهن ويشجن السياسات التي أدت لذلك، إلا أنهن لن يتمكنن من التحدث بالنيابة عن اللواتي أُجبرن على الغياب.

تخضع النسخ النهائية للوثائق الصادرة عن لجنة وضع المرأة لتفاوض الدول الأعضاء، ولكنها تتأثر بالمعلومات والأدلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. بالتالي، دون وجود هذه المنظمات ونساء من الدول السبع آنفة الذكر، وفي الواقع من معظم دول الشرق الأوسط، فإن رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ترى أن الدورة 61 للجنة وضع المرأة ستكون منقوصة الشرعية في ظل غياب إجراءات تضمن المشاركة للجميع.

من حيث المبدأ، وللتضامن مع شركائنا في الدول المستبعدة، قررت الرابطة عدم المشاركة في الإجراءات الرسمية للدورة 61 للجنة وضع المرأة. إن التزامات الأمم المتحدة تقتضي منها دعم ميثاقها ومبادئها وممارساتها المتفق عليها والمعمول بها طوال عقود والمستندة إلى قانون حقوق الإنسان. ومن الواضح أن الأمر التنفيذي المذكور، الذي يعتبر قراراً تمييزياً مجحفاً لحظره المشاركة المتساوية والشاملة يقوض هذه الالتزامات، وكذلك نزاهة الأمم المتحدة.

يتمثل أحد المبادئ والمعتقدات الأساسية لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية بضرورة السعي لتحقيق السلم الدولي وضمانه عبر نظام متعدد الأطراف. وقد شاركت الرابطة ودعمت مختلف وظائف منظومة الأمم المتحدة منذ تأسيسها، وستستمر بذلك. وكذلك يتوجب على الدول الأعضاء دعم ميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وعليه فإن إن الاستمرار بالعمل كأن شيئاً لم يكن وبدون تعليق أو معارضة أو تقديم بدائل بينما يحدث هجوم مباشر على حقوق الإنسان هو تشويه لهذا النظام الذي ناضلنا طويلاً لتأسيسه.

لهذا السبب، ندعو الدول، بوصفها ممثلة عن "شعوب هذه الأمم المتحدة"، إلى إثارة قضايا حقوق الإنسان، والتصدي لخرق الإدارة الأمريكية الحالية لميثاق اللاجئين واستخفافها بالأمم المتحدة كمؤسسة عبر دعوة الحكومة الأمريكية بالسر والعلن، أثناء مداوات لجنة وضع المرأة ومنصات أخرى، إلى الغاء الحظر، وضمان مشاركة كاملة وذات مغزى للنساء في جميع عمليات الأمم المتحدة.

كما تطالب رابطة النساء الدولية للسلام والحرية الدول الأعضاء بفتح حوار حقيقي وبناء حول المشاركة ذات المغزى وحول اصلاح لجنة وضع المرأة وغيرها من فعاليات الأمم المتحدة، كما نطالب الدول الأعضاء بتوضيح كيف ستستكمل الوثائق الختامية الصادرة عن لجنة وضع المرأة بدون استشارة المجتمع المدني الذي تك استبعاده من الحضور الى نيويورك. نطالب الدول الأعضاء بالقيام بخطوات حقيقية لتأكيد مشاركة كاملة وفعالة لجميع النساء، فأني تهاون في بذل الجهد المطلوب هو تواطؤ في تفويض القانون والمواثيق الدولية التي يتوجب على الأمم المتحدة دعمها.